رؤية صادقة حول قضية الوحدة اليمنية

١٩٨٧

مدخل:

عام١٩٨٧أعلنت لجنة صياغة دستور دولة الوحدة نص الدستور الذي توصلت إليه، وعقب ذلك تولت مجلة الحكمة التي يرأس تحريرها الاستاذ عمر الجاوي فتح باب الحوار حول النص الدستوري في مبادرة متميزة من المجلة تعاملنا معها نحن في حزب الرابطة على أنها محاولة للخروج بقضية في حجم الوحدة اليمنية من دائرة الأوحدية والانفراد ومصادرة الآخرين، إلى فضاءات المشاركة الجماعية والإجماع الوطني، ولأن حزب الرابطة هو المدرسة الأهم للحركة الوطنية اليمنية وصاحب الرؤية العلمية النقية، والمواقف العظيمة التي توجت هامة التاريخ، كان لابد لحزب الرابطة أن يدلي بدلوه، حيث بعث الاستاذ عبدالرحمن علي الجفري رئيس الحزب برؤية الرابطة الصادقة حول الوحدة اليمنية إلى الاستاذ الجاوي ومجلة الحكمة، ولأن هذه الرؤية تتضمن حقيقة الموقف المبدئي للرابطة من قضية وطنية كبرى هي الوحدة اليمنية فإننا نقدمها للقارىء الكريم بنصها كما أرسلت لمجلة الحكمة، ونشرتها بعض الصحف العربية في حينها، ليكون بمثابة شهادة تاريخية نضعها بين يدي الدارس والراصد المهتم بقضية الوحدة اليمنية، مضافة إلى الرصيد الضخم من الشهادات التاريخية المؤكدة حقيقة الموقف الوحدوي الناضج والمتقدم لحزب الرابطة.

الأمانة العامة

بسم الله الرحمن الرحسم

عزيزي الاخ الاستاذ/ عمر الجاوي رئيس تحرير مجلة الحكمة

الاخوة أعضاء هيئة تحرير مجلة الحكمة الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تابعنا باهتمام مانشر في مجلتكم الغراء حول قضية الوحدة، كما أننا تابعنا ونتابع كل مايدور حول هذه القضية الهامة، بما في ذلك قراءة ودراسة مشروع الدستور.

واستجابة لما نشر في مجلة الحكمة، من مطالبة الجميع بأن يدلوا بارائهم، ويقولوا كلمتهم حول هذه القضية، فإنه يشرفني أن أرفق (رؤية صادقة) حول هذا الموضوع الهام والمصيري، وهي رؤية قد تتعارض مع قناعات البعض أو تتصادم وتوجهاتهم الفكرية أو تخالف آراء ومواقف مسبقة كان البعض قد قيد نفسه بها دون بذل الجهد بحثاً عن الحقيقة، في زمن زور فيه التاريخ وشوهت فيه الحقيقة وأصبح فيه المناضل موصوفاً بالعمالة، والانتهازي بالوطنية، والوحدوي بالانفصالية، والسارق بالأمانة، والمكافح بالارتزاق، والمرتزق بالزعامة، ووئد فيه التاريخ الحقيقي للحركة الوطنية في الجنوب، وأصبح لنا تاريخ آخر مزور ومصطنع.. لكي يتلاءم مع كل ماهو مزور ومصطنع في بلادنا وحياتنا. ولإيماننا بحرية الرأي وإطلاق عقال الفكر واحترام الرأي الآخر وثقتنا بأنكم تشاركوننا ذلك.. نأمل أن تجد هذه الرؤية طريقها للنشر في مجلتكم الغراء دون حذف أو تعديل.

شاكراً لكم سعة صدوركم.. ومقدراً جهودكم..

ولكم منا خالص التقدير والتحية..

أخوكم عبدالرحمن علي الجفري

التاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٨٧

مقدمة لابد منها :

١- إن الجهد الذي تقوم به مجلة «الحكمة» في طرحها للقضايا الفكرية وأخص بالذكر الاخ/ عمر الجاوي، لهو جهد يستحق الاشادة، وبصرف النظر عن اختلاف الآراء والاجتهادات والمنطلقات الفكرية.. فإن الطرح كان في أحوال كثيرة طرحاً موضوعياً.. يخالف ما اعتادته مجلاتنا وصحافتنا، وبالذات في الجنوب، من مزايدات ومصطلحات وألفاظ غريبة وعجيبة.. وطروحات بعيدة من واقعنا ومعتقداتنا.

٢- وليسمح لي الاخ/ عمر الجاوي.. وهو في طليعة المثقفين في تلك البقعة البائسة من الوطن العربي، وصاحب القلم الصريح.. والرأي الشجاع، في مرحلة فقدنا فيها صدق القلم وشجاعة الرأي.. ليسمح لي بأن أسطر انطباعي عن الأزمة التي يعيشها هو.. وهو مثل الآخرين من أقرانه الذين يعيشون نفس الأزمة.. ذلك الانطباع الذي استخلصته من بعض كتاباته في الحكمة -فأنا لم ألتق به منذ حوالي ربع قرن- عن حرية الصحافة ومنظمة الصحفيين وأحداث ١٣ يناير ورسالته إلى المكتب السياسي بمناسبة الكونفرنس الحزبي وكتاباته عن الوحدة وعن مشروع الدستور... الخ.

فلقد شعرت وأنا أقرأ له أنه يعيش أزمة حادة وصراعاً قاسياً ومريراً، فهو صاحب اتجاه فكري وجد أن أرضه غير صالحة له، وشعبه غير متقبل له، وتركيبة أبناء بلاده الاجتماعية غير مهيأة له، ويتعارض بل ويتصادم مع واقع له جذوره العقائدية والحضارية ويتجاوز أهداف وغايات المرحلة وآمالها والمصالح الوطنية للشعب، ووجد نفسه بعد أن تغلب، بشجاعة وعقلانية على نفسه، يخوض صراعاً آخر مع من تبنوا اتجاهه الفكري أو ادعوه دون إدراك عميق وواعٍ لمقتضيات المراحل، بل ودون فهم أو إيمان حقيقي بهذا الفكر، وكل حصيلتهم منه حفظ بعض المصطلحات والجمل المترجمة ترجمة سيئة من لغات أخرى في أحيان كثيرة.

٣- نحن والوحدة : اتهمتنا أقلام وأصوات في بعض المراحل -خصوصاً في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات-

بالانفصالية وهو اتهام كاتهام الأسود بالجبن والضعف والعمالقة بالقصر والعلماء بالجهل.

فالرابطة هي أول هيئة وطنية أسمت الجنوب العربي الكبير «اليمن الطبيعية» منذ ١٩٥٠م، في زمن صعب والاستعمار البريطاني لازال منتشياً بالانتصار في الحرب العالمية الثانية، إذ لم يمض على ذلك سوى خمس سنوات، والجنوب نفسه مجزأ إلى ٢٣سلطنة وإمارة ومشيخة، ومستعمرة عدن يخطط لها الاستعمار وعملاؤه لتكون (هونج كونج) أو (سنغافورة) أخرى ليمنحها الحكم الذاتي ويفصلها عن الجنوب. وكان ابن الجنوب محكوماً بخمس هويات سفر (جواز سفر من المستعمرة عدن كبريطاني الجنسية، وجواز من المحمية الغربية، وجواز قعيطي، وجواز كثيري، وجواز مهري.. علاوة على جواز سادس يمني متوكلي لبعض الهاربين..).

وقادت الرابطة الكفاح المسلح من الخمسينات وشجعته بهدف جلاء المستعمر عن الجنوب ووحدة أراضيه الممزقة كخطوة للوحدة الأشمل. ودمرت بريطانيا القرى والمنازل، ولازالت الآثار لهذا الدمار قائمة حتى اليوم، ونفي من نفي وسجن من سجن وكان الرابطيون أول من نفوا وسُجنوا وشُردوا، بل لم تصدر بريطانيا أي قرار نفي إلاّ ضد زعامات الرابطة. وكنا ولازلنا دعاة وحدة وتحرر، بل كانت قيادة الرابطة تمثل ذلك الاتجاه الوحدوي، فكان فيها الأحمدي والأسودي بل إنه قبل تأسيس الرابطة عندما كان رائد الحركة الوطنية في الجنوب، الفقيد محمد علي الجفري، في القاهرة دارساً كان من رواد تأسيس الكتيبة اليمنية الأولى وكتب دستورها بخط يده ولازالت النسخة الأصلية بخطه موجودة لدى الاستاذ احمد محمد نعمان. ولكن فيما بعد فضل الاخوة -بعد تأسيس الرابطة وبدء مقارعتها للإستعمار البريطاني والتجزئة في الجنوب- فضلوا أن يستقلوا بحركتهم حتى لايحرموا من حرية الحركة في عدن ويصبحوا بين شقي رحى فكان استقلالهم بحركتهم واقتصارهم على مقارعة حكم الإمام!! وما كان أمام الرابطة إلاّ أن يقتصر عملها على محاربة الاستعمار والتجزئة في الجنوب وتلك كانت مهمتها الاولى والأساسية.

وكان يراد لنا وحدنا أن نقفز المراحل ونطالب بوحدة «اليمن الطبيعية» قبل أن نوحد الجنوب نفسه والاستعمار لازال جاثما على صدره، بل وصنعاء نفسها كانت لازالت تحت حكم أقل مايقال فيه أنه لم يكن مقبولاً من الشعب. وكنا نصر على الأولويات وكان تخليص الجنوب ولازال هو الأولوية الأولى للرابطة.

٤- وقامت الجبهات بعد أن وافق المستعمر على الجلاء بعد ضغوط محلية ودولية، وادعى كل وصلا بليلى. وكانت دعوة الوحدة اليمنية لتلك الجبهات تمثل أولوية. فماذا حدث؟؟!! سُلم الحكم للجبهة القومية. ونعرف جميعاً كيف؟! ولماذا؟!

وتم استقلال! وقامت دولة كانت الجبهات تعتبر مجرد الدعوة لقيامها خيانة وانفصالية، ووضعت الوحدة على الرف!! بل تم تعميق للانفصال عبر حروب بين عدن وصنعاء على الحدود. وكنتيجة لتلك الحروب والأعمال التخريبية التي صُدّرت إلى صنعاء تمت اتفاقيات الوحدة في الكويت والقاهرة وطرابلس.

إذن فاتفاقيات الوحدة بين النظامين لم تأت عن قناعة بالوحدة ولا عن جدية الاتجاه لتحقيقها وإنما جاءت كمسكن لآلام وكدرء مؤقت لويلات الاقتتال بين الطرفين وإلاّ فما الذي منع تنفيذ تلك الاتفاقيات؟؟!! أحسب أن الشماعة جاهزة (الاستعمار، الصهيونية، الرجعية، الانفصاليون، الأعداء التاريخيون والأعداء بلا تاريخ!!.. الخ).

وكان الانتقال بين عدن وصنعاء في عهد الاستعمار والامام ميسوراً لأي مواطن دون سؤال حتى عن هوية (واستمر كذلك بعد ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م)، ولكن بعد خروج الاستعمار (البغيض) من الجنوب وقيام دولة الاستقلال الثورية التقدمية. أصبح انتقال المواطنين جنوباً أو شمالاً شاقاً وأحياناً مستحيلاً، وفي مراحل كثيرة خطراً يهدد بالموت والقتل وكأنه خيانة عظمى.

دعونا نقول الصدق لأبناء شعبنا:

إن مشروع دستور الوحدة، في عمومه جيد، وواضح أن مجهوداً شاقاً قد بذل للتوفيق بين مختلف التوجهات. وهو في نظرنا صالح كأساس للنقاش على مستوى كل الهيئات والتنظيمات والاتجاهات، العلنية والسرية، المحظور منها والمسموح، بل لا أعتقد أنه سيحدث كثير خلاف حوله. وهو يصلح أيضاً كمشروع لإطار تحالف وطني بين كل المنظمات السياسية والقوى الوطنية.

إن المشكلة لاتكمن في مشروع الدستور، ولا في الاتفاق عليه معدلاً أو كما هو. كما أن المشكلة لاتكمن في معارضة أي من التنظيمات السياسية والقوى الوطنية خارج السلطة ولا في الشماعة.. !! ولكن المشكلة تكمن في أن كل اتفاقات الوحدة ومشاريعها، بما في ذلك مشروع الدستور، لم تأت، ابتداءً من قناعات بتحقيق الوحدة في مرحلة ما. بقدر ماجاءت عن قناعة بأن توقيعها والكلام عنها بين آن وآخر سينهي أزمة ويمنع اقتتالاً في مرحلة ما.

لذلك أصرت عدن في كل المراحل على المماطلة ولاأقول ذلك مجاملة لصنعاء ولكن هذا هو الواقع لأن صنعاء تعتبر تمام الوحدة أمنية غالية، وأي رئيس في صنعاء يعتبر إتمامها في عهده حدثاً تاريخياً يفوق في أهميته أي حدث آخر.

ولأن عدن تنظر نظرة ثورية أممية أشمل !! فمسألة الوحدة بالنسبة لها ليست قضية تاريخية إلاّ إذا انطلقت من نفس المنطلق الأممي الأشمل !! ومبنية على الأسس الثورية مستلهمة الماركسية اللينينية عبر مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية العلمية !!... الخ.

وكان يُعلق في شارع المعلا الرئيسي شعار أطلقه أحد رواد الحكم في عدن ومنظريه (عبدالفتاح اسماعيل) في لوحة كبيرة يقول الشعار: «لايمكن تحقيق الوحدة اليمنية إلاّ من خلال وحدة الأداة الثورية». لذلك كان الحزب الاشتراكي اليمني كما أسموه «حزب من طراز جديد!!»، يمثل وحدة الأداة الثورية وكان الاسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» تمييزاً وأي وحدة في نظر نظام عدن واستراتيجيته لابد أن يكون هذا أساسها وماعدا ذلك مما يصدر عنهم فهو مزايدة لدرء قتال أو دفع بلاء لمرحلة. وإلا لما بقي مشروع دستور الوحدة منذ عام ١٩٨١م يغطيه التراب، ولما استغرق الانتهاء من كتابته قبل ذلك عشر سنوات.

وكنت ولازلت أتمنى وأرجو ألا يكون ما أوردته أعلاه صحيحاً ولكي يثبت الاخوة خطأ تحليلي فما عليهم إلاّ أن ينفذوا ما اتفقوا عليه حيث لايوجد مبرر للتأخير.

لماذا لانسمي الاشياء بمسمياتها؟!

وإن كنا حقيقة نريد الوحدة وإن كنا صادقين في توجهاتنا دون مزايدة فلابد من أن نسلك، بجدية وصدق، الطرق والسبل الصحيحة المؤدية للوحدة.

ومع احترامي الشديد لما أورده الاخ/ عمر الجاوي من إمكانية إتمام الوحدة بين النظامين المتباينين. وأنه بعد تمام الوحدة ستلغى القوانين والقرارات المخالفة للدستور، طبقاً للمادة ١٣٤ من مشروع الدستور والتي نصها هو:

«كل ما قررته القوانين والقرارات المعمول بها في كل من الشطرين تبقى سارية المفعول في الشطر الذي كانت سارية فيه عند صدورها إلى أن تعدل وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور إلا مايتعارض منها مع الحريات والحقوق المنصوص عليها في هذا الدستور فيعتبر لاغياً بقرار من مجلس الرئاسة خلال الفترة الانتقالية».

فإنني أختلف في ذلك مع الاخ الجاوي. فهل يعقل أن يحكم جزء بقوانين وقرارات تختلف عنها بل تناقضها تلك التي في الجزء الآخر. إلى أن تعدل في وقت لاحق طبقاً لاجراءات دستورية لاتحدد حداً زمنياً للانتهاء من تلك التعديلات؟ وحتى مايختص بالحريات والحقوق المنصوص عليها تلغى بقرار من مجلس الرئاسة «خلال» الفترة الانتقالية. وقد يكون ذلك قرب انتهاء الفترة الانتقالية أو حتى بعد الانتخابات؟ أي أن تنتخب سلطة تشريعية لدولة الوحدة في ظل قوانين وقرارات وأوضاع متناقضة أيعقل هذا؟ أيعقل أن يتمتع مواطن بما لا يتمتع به آخر في دولة واحدة؟ ولو ليوم واحد أو ساعة واحدة!!

بل أيعقل أن يستفتى الشعب على مشروع دستور الوحدة وجزء منه يتمتع بحقوق لايتمتع بها الجزء الآخر وجزء يزاول كثيراً من حقوقه أقلها حرية القول. والجزء الآخر مسلوبة كل حقوقه حتى حريته.؟

إن ذلك لايمكن أن يتأتى إلا إذا كان الاختلاف بين النظامين في أمور فرعية. أما إذا كان الاختلاف في الأسس والمنطلقات الفكرية والعقائدية فالنظام في صنعاء ينادي بالاسلام كمنطلق فكري وعقدي. والنظام في عدن يعتمد الماركسية اللينينية بكل أبعادها ذات الآفاق الاشتراكية العلمية!! (في بلد لاتوجد فيه طبقة البروليتاريا) وأنه لذلك يسعى إلى خلق طبقة عاملة وتهيئتها للوصول إلى مرحلة حكم الطبقة العاملة!! إلى آخر ذلك من التنظيرات المترجمة ترجمة رديئة من لغات

أخرى، والتي يجد كثير منهم صعوبة كبيرة حتى في نطق ألفاظها. وصادر وأمم النظام في عدن كل شيء حتى قوارب الصيد الصغيرة ماعدا الصناعة الحقيقية الوحيدة في الجنوب. المصافي البريطانية، والتي آلت ملكيتها إلى الجنوب بعد سنوات بناءاً على اتفاق شراء مع شركة الزيت البريطانية، بينما النظام في صنعاء يسعى إلى نظام اقتصادي لم تتحدد معالمه بعد وإن كان يميل إلى الاقتصاد الموجه الذي تسيطر فيه الدولة على وسائل إنتاج رئيسية أو توجهها وتسمح بمجال معقول للقطاع الخاص في التجارة والصناعة والزراعة والخدمات وتحافظ على الملكية الخاصة وحق الارث الشرعي (حتى أن أملاك من اتخذوا عدن كقاعدة انطلاق ضد صنعاء لم تمس وتصلهم ايراداتها ويديرها لهم أقاربهم!!).

والنظام في عدن ألغى حرية الرأي الآخر وصادر الفكر وحارب المعتقدات وانتهج نظام الحزب الواحد ذا المنطلقات الايديولوجية المعروفة وحرم كافة الهيئات والتنظيمات الوطنية حق الرأي والمشاركة بينما نظام صنعاء فتح ذراعيه لجميع مواطنيه بمختلف توجهاتهم الفكرية في إطار وحدة وطنية تمثلت في المؤتمر الشعبي العام وميثاقه الوطني، ونظام عدن ينتهج في سياسته الخارجية نهجاً يعتمد على تحالف استراتيجي مع دول لاتكافؤ بينه وبينها، ولاتضعه في ميزان حساباتها في صراعها العالمي لأنه لايمكن أن يكون له أثر إيجابي معها بل عالة عليها وعبء أوشكت أن تمل حمله لما يسببه لها من حرج لسوء الادراك والجهل بمقتضيات السياسة الدولية. (يحكى أن مندوب نيكاراجوا قال لمندوب عدن في الأمم المتحدة: «أرجو ألا تقف إلى جانبنا عند نقاش قضايانا فذلك يسيء لقضايانا ويحرجنا». ويحكى أن أحد المحاضرين السوفيات الذين حاولوا ويحاولون جاهدين تعليم كوادر الحزب الحاكم وتوعيتهم سياسياً، لرفع مستواهم الثقافي وتنمية مداركهم، يحكى أنه كان يلقي محاضرة حول السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي فوقف أحد الكوادر يتكلم -مزايداً- حول الامبريالية والرجعية والوجود الامريكي في المحيط الهندي والخليج بطريقة خطابية!! فما كان من المحاضر السوفياتي إلاّ أن أسكته قائلاً: «للأسف حتى الآن لم تتعلموا (أ. ب) سياسة من هي بلادكم وما وزنها الدولي وماقيمتها حتى تعالج أموراً بهذا الحجم، هذه أمور تعالج على مستوى القوتين الكبرى ولا أثر لكم فيها ولادخل!!» ذلك هو رأي الحليف فيهم لأنهم فقدوا ثقلهم وقوتهم بعزلتهم عن أبناء بلادهم وعن أشقائهم العرب والمسلمين.

بينما نظام صنعاء ينتهج سياسة عدم الانحياز في سياسته الخارجية ويحتفظ بعلاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي ومع غيره ويتحالف استراتيجياً مع الامة العربية والإسلامية ويقف موقفها من جميع القضايا. هذا عدا الفروق في الانظمة والقوانين والعلاقات... الخ. فكيف يمكن قيام وحدة بين نظامين لاتجمعهما إلاّ أماني بعض الطيبين من أبناء الشعب ويتباينان في كل شيء ماعدا ذلك؟؟

أيها المنكح الثريا سهيلاً حسبك الله كيف يلتقيان
هي «أمية» إذا مااستهلت وسهيل إذا استهل «يماني»

ولنفرض جدلاً أن نظام عدن صادق في موافقته على مشروع دستور الوحدة. وهو مشروع لايخالف في أسسه التوجه الفكري ولا التوجه الاقتصادي في صنعاء. ولايختلف كثيراً عن نهج صنعاء إلاّ في مسألة تعدد التنظيمات السياسية. فلماذا لايبدأ نظام عدن في إجراء التغييرات الأساسية في نظامه وتوجهاته بما يتلاءم ومنطلقات وأسس مشروع الدستور مادام ذلك سيحدث حتماً بعد الوحدة؟؟!! وذلك أسلم حتى لانرهق دولة الوحدة منذ ساعات ولادتها الاولى بأعباء ومشاكل التغييرات في التوجهات والانظمة والقوانين وحتى تتم الولادة طبيعية دون تعسر قد نصبح معه أمام خيار صعب: الأم أو المولود؟! وحتى تتم الوحدة بتجانس فكري وعقدي بدلاً من تنافر فكري وعقائدي قد يؤدي إلى نكسة لاتتم بعدها وحدة أبداً بل مزيد من التجزئات أو بروز يمن ثالث أو أوسط يخطط له كثير من «الأمميين».

وإذا استحال التجانس الفكري والعقائدي فأقل ما يمكن عمله هو الاتفاق مسبقاً على نقاط اللقاء والاتفاق على «كيف نختلف على نقاط الخلاف؟».

وبناءاً على الافتراض الجدلي نفسه، أي صدق عدن في الموافقة على مشروع الدستور. فإن عدم إجراء عدن للتغييرات في الأنظمة والقوانين والتوجهات بما يتلاءم وأسس مشروع الدستور يضع جدية عدن موضع تساؤل!!

فالخطوات التي يجب على نظام عدن القيام بها إن كان جاداً في قضية الوحدة هي :

أ- إجراء التغييرات في التوجه والمنهج والأطر بما يتلاءم مع مشروع دستور الوحدة وإلغاء القرارات والقوانين المخالفة .

ب- تشكيل إطار عام يماثل المؤتمر الشعبي العام في صنعاء تشترك فيه كل الهيئات والمنظمات والشخصيات الوطنية الجنوبية ، أي قيام وحدة وطنية في عدن مماثلة لما هو في صنعاء .

ج- إجراء انتخابات لمجلس الشعب في عدن تشترك فيها كل القوى .

د- طرح مشروع الدستور على المؤتمر الشعبي العام في عدن وعلى المؤتمر الشعبي العام في صنعاء في جلسة مشتركة لمناقشته ، ثم طرحه على مجلس الشعب في البلدين لمناقشته واقراره ومن ثم طرحه للاستفتاء ، وعند ذلك تتم الوحدة طبقاً للدستور .

ذلك مانعتقد أنه الأسلوب الديمقراطي الأمثل لإتمام الوحدة إن صدقت النيات وطابقت الأفعال الأقوال وكف المزايدون عن المزايدات . أما إذا عجز أبناء الجنوب عن إرساء وحدة وطنية تلم شتاتهم فكيف يكونون قادرين على الاسهام في وحدة أشمل؟!! وفاقد الشيء لايعطيه ، وكيف تكون الدعوة إلى وحدة وطنية لأبناء الجنوب دعوة انفصالية وتشطيرية بينما إخوانهم مواطنو (الجمهورية العربية اليمنية) يرسون دعائم وحدة وطنية في إطار المؤتمر الشعبي العام . ويعتبر ذلك عملاً وحدوياً عظيماً؟! وفي نظرنا هو كذلك .

إن تجاوز المراحل والقفز على الواقع أوصلنا إلى ما أوصلنا اليه من شتات ٦٠٪ من أبناء الجنوب خارج الجنوب . ومجازر تتجدد كل موسم بدون طوابير وطوابير طويلة للبصل والثوم وغيرها من المواد التي أصبحت في بلادنا نادرة كندرة العملة الصعبة!! ومعدومة كانعدام الابتسامة على الشفاه والفرح في القلوب مع فقر ومهانة وولاءات لكل أطراف الدنيا إلاّ لله والوطن . ونتيجة للقفز على المراحل والواقع وادعاء الأوحدية قُتل الآلاف وسُحل المئآت وشُرد مئات الآلاف من أبناء شعبنا وفقدنا في عشرين عاماً أكثر من مائة ضعف مافقدناه منذ احتلال الاستعمار عدن حتى الجلاء عنها بعد ١٢٩ عاماً . وكانت عدن أجمل مدن الجزيرة وأكثرها رخاءاً وازدهاراً فأصبحت أكثرها تأخراً وفقراً وبؤساً وأصبحت أكثر مدن الدنيا ازدحاماً بالغربان!!

هل غياب الوحدة من أسباب الكوارث المستمرة في الجنوب؟؟

كعادتنا في القفز على المراحل وتجاوز الواقع يندفع بعضنا ، مزايدة أو بحسن نية ، إلى التأكيد على أن ما أصابنا من كوارث ومصائب وبلاء يعود إلى عدم إتمام الوحدة التي -كما يقول أصحاب هذه المقولة- بقيامها تنتهي المحنة ، وتلتئم الجروح ويعم الرخاء والاستقرار والأمان!!

ومع احترامي الشديد لأصحاب النية الحسنة . فإن هذا الطرح ماهو إلا استجرار للأماني وليس له مايسنده من واقع أو منطق بل هو تسطيح لقضية -في الجنوب المنكوب- أسبابها عميقة .

فالمحن التي مر ويمر بها شعبنا في الجنوب المنكوب ليس لها علاقة بوحدة أو انفصال وإلاّ لمرّت صنعاء بنفس النوع والكم من المحن والبلايا والرزايا -لاقدر الله- والتي لم يمر بها شعب عربي في أرضنا العربية .

والأسباب الحقيقية والعوامل التي أدت وتؤدي إلى المحن التي مررنا ونمر بها ، إضافة إلى ماذكره الاخ عمر الجاوي في مقاله «عام ١٣يناير» في مجلة الحكمة العدد ١٣٤ ، يناير ١٩٨٧م ، والذي أتفق معه في كثير مما طرحه ، وإضافة إلى ذلك فإنني أورد الأسباب التالية :

١- ادعاء الأوحدية في الوطنية والنضال والفهم .

٢- تصفية وضرب وتشريد وإسكات كل صوت آخر وكأن الوطن والوطنية حكر لأقلية لم تقدم للوطن والمواطن إلا الفقر والتشرذم والموت والخراب والدمار .

٣- جاء الاستقلال والجنوب مهيأ نسبياً لوحدة أجزائه وتوحد مشاعر أبنائه بعد ١٧ عاماً من الدعوة لوحدة أشتات الجنوب ومنذ الاستقلال وعملية تعميق مستمرة للتجزئه القبلية والمناطقية . عبر الرفض لكل دعوة للوحدة الوطنية والاعتماد

في الحكم على قبائل ومناطق معينة تتغير في كل مرحلة ابتداءاً بوسط الجنوب وانتهاء بغربه كآخر حلقات السلسلة القبلية «المناطقية» عبر عملية تفريغ للجنوب من خيرة رجاله. لم يتأذ منها أو يذق ويلاتها، سحلاً وقتلاً وتشريداً ومصادرات وتأميمات إلا المواطن الجنوبي فقط.

٤- القفز على المراحل والواقع بدعاوى الوحدوية والأممية في حين لم تبذل أي جهود حقيقية لوحدة وطنية للقوى الوطنية الجنوبية نفسها في إطار يماثل المؤتمر الشعبي العام في صنعاء مثلاً، وتمت في الجنوب تحالفات لمنطلقات فكرية معينة (تدعي تمثيلها لشطرين) بصرف النظر عن دورها في مرحلة الكفاح والنضال ضد المستعمر والتجزئة.

٥- تصدير التخريب لأقرب الاقرباء إلى صنعاء بدلاً من التوحد.

٦- محاولة تطبيق نظريات وأيديولوجيات لاتتفق ومعتقدات وواقع واحتياجات شعبنا بل حتى في هذه الناحية يتم القفز على المراحل من تجاوز لما يسمونه بـ«مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» إلى الإدعاء بالانتقال لمرحلة «الاشتراكية العلمية»!! (ورقة العمل المقدمة إلى المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني ١٩٨٥م وتحليلات بعض كتاب النظام في جريدة الثوري و١٤ أكتوبر)، وتلك مقولة بدأوا يتراجعون عنها عندما بدأ بعضهم يدرك أنه لاتوجد طبقة عاملة عريضة في بلادنا فبدأوا يقولون كلاماً عجيباً غريباً!! وهو أنهم سيعملون على «تهيئة الظروف الموضوعية لخلق طبقة عاملة وتهيئتها لقيادة مرحلة الاشتراكية العلمية وحكم البروليتاريا»!! وأنهم لازالوا في «مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بكل أبعادها الاشتراكية»!! (مقابلات الصحافية اللامعة، حميدة نعنع، مع علي سالم البيض، وسالم صالح محمد، مجلة التضامن).

٧- من أسباب الكوارث المتلاحقة أيضاً. تعريف البعض وفهمه للكوارث، فذلك كارثة في حد ذاته، فقد درج كثيرون على حصر الكوارث في اقتتال أجنحة السلطة، قليل منهم بحسن نية، إما لنقص في معلوماتهم عما مر من ويلات على الجنوب وأهله، وذلك تقصير منا، أو أن كل كارثة من هولها تنسيهم ماقبلها، والكارثة الحقيقية ليست في اقتتال أجنحة الحزب الواحد على السلطة، وتصفيتهم لبعضهم البعض سياسياً وجسدياً بدءاً بعهد قحطان الشعبي ومروراً بسالم ربيع علي ووصولاً لأحداث ١٣يناير . . وماسيتبعها. فالمسلسل لم ينته بعد، واعتبار تلك الاحداث أنها الكوارث فقط هو كارثة أكبر في حد ذاته، لأنه يعني أننا لم نصل بعد إلى الوعي الكامل بحقيقة مامر ويمر بنا، من تشريد لـ٦٠٪، من أبناء الجنوب وقتل وسحل خيرة الرجال وانتهاك الأعراض، ووأد الولاء للأرض والوطن، ومسخ الفكر والإرادة، وزرع الرعب والخوف والجوع في كل مدينة وقرية وبيت، والاعتداء على الكليات الخمس: النفس والعرض والمال إلا بحقه والدين والعقل، والاستهزاء والاستخفاف بالعقيدة والتاريخ والمثل والقيم والأخلاق، وأن يعيش المواطن غريباً في وطنه ومواطناً في الغربة. تلك هي الكوارث الحقيقية، حتى أصبحت قضيتنا، علاوة على أنها قضية عقيدة ووطن، قضية إنسانية بدرجة أولى. أما ماعدا ذلك من أحداث وصراعات على السلطة ماهي إلاّ نتاج طبيعي ومنطقي لتلك المصائب والبلايا والرزايا.

إذن نستخلص من هذا أن عدم إتمام الوحدة ليس السبب في الكوارث ولكنه قد يكون إحدى نتائجها وإن تمت الوحدة تحت نفس العوامل السابقة فستكون الكارثة أعم وأشمل، ولشملت كذلك صنعاء وتعز والحديدة ومأرب والبيضاء وصعدة وحجة وإب. . . الخ. ولما اقتصرت على عدن ولحج وأبين وشبوه وحضرموت والمهرة.

فاذا أردنا حقاً وصدقاً، أن تتم الوحدة فعلينا أن ننظر إليها كمطلب وأمنية وفوق كل ذلك مصلحة للشعب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وليست ملجأ لعجز عن معالجة المحن أو مخرجاً من أزمة مرحلية بل ليست هدفاً مرحلياً بل استراتيجية أساسية لايجوز عرضه للمزاد أو المزايدة أو رفع شعارها كلما سقط جناح من الحزب الحاكم في عدن ونسيانها كلما بدا أن الامور قد استقرت للجناح المنتصر وكأنها فقط أداة تلهي الناس عن حقيقة المأساة التي يعيشها شعبنا في الجنوب المنكوب.

هل اتضحت الصورة؟

١- إننا دعاة وحدة بل نحن الأب الشرعي لها كأول تنظيم وطني نادى بها، ولو سار الجنوب في الطريق الذي كنا نود أن يسير فيه لربما كانت الوحدة قد تمت أو على الأقل لما عانى الجنوب نفسه من التصارع القبلي والمناطقي ولما حدث بين

عدن وصنعاء ماحدث من ويلات وحروب وتصارع، بل وئام ومحبة وقلوب وحدود مفتوحة وإن أسميناه جنوباً عربياً أو يمنياً فكلاهما حق رغم ماحاول خلقه دعاة الشعارات من حساسيات حول الاسم، فاليمن أصل العرب ولايمكن أن يكون اليمني إلاّ عربياً.

٢- إننا نكره ونشمئز من المزايدات في قضية كهذه فهي أكبر من المزايدات لذلك فصوتنا كان وسيظل، لن يصل إلىٰ الصراخ بالشعارات بل هادئاً منطقياً واقعياً صادقاً كل الصدق يتعامل مع الواقع دون قفز علىٰ المراحل فلسنا من هواة النضال بالهتاف والصراخ ولكننا من رواد النضال الوطني العاقل الفاعل دون ضجة ودون جعجعة بلاطحين.

٣- إن عدم قيام الوحدة ليس سبباً للكوارث والمحن التي مرت وتمر بنا بل هو في حد ذاته إحدى نتائجها بل إن تعريفنا للكوارث والمحن يختلف عن غيرنا فالكارثة والمحنة هي التي مرّ ويمرّ بها شعبنا ويقاسي منها لاما يحدث، وسيحدث، بين حاكميه من تصفيات لبعضهم البعض فما تلك إلاّ من نتائج الكوارث الحقيقية.

٤- إننا لم ولن ندّعي الأوحدية ولاننكر الوطنية ولا المواطنة علىٰ أحد والوطن للجميع مهما اختلفت أفكارهم واتجاهاتهم فلا حجر علىٰ الفكر.

٥- لكي نقضي علىٰ نتائج الكوارث من تجزئة واقتتال بين الحاكمين في عدن وصراع قبلي ومناطقي ومن توترات موسمية بين صنعاء وعدن فلابد أن نوقف استمرار الكارثة نفسها وننهي أسبابها.

ولايكون ذلك إلاّ بتحقيق تحالف للقوى والمنظمات والشخصيات الوطنية الجنوبية ثم تحالف أشمل للقوى والمنظمات الوطنية ولانستطيع بتجاوز الواقع إنشاء التحالف الأشمل فإن أردنا تغيير الواقع فلابد أولاً من فهم هذا الواقع والتعامل معه بهدف تغييره إلىٰ تحقيق الأمل المنشود. وإذا تهيأ قيام تحالف وطني شامل لجميع القوى الوطنية الصادقة والشريفة فسنسخِّر كل الطاقات لنموه وتهيئته للقيام بالدور المطلوب لإنهاء المحن والكوارث وأسبابها وإقامة الوحدة.

٦- ولأنني أتفق مع الاخ عمر الجاوي في بعض مما أورده حول التلكؤ في وضع مشروع الدستور موضع التنفيذ خاصة من جانب النظام في عدن والدليل علىٰ ذلك أنه عندما طرح الأخوة في صنعاء، عند زيارة وفد الجنوب برئاسة الاخ علي سالم البيض، ضرورة تنفيذ الوحدة وإتمامها وطرح الدستور للاستفتاء خلال شهرين، أي في سبتمبر ١٩٨٧م، رفض وفد الجنوب وقدم برنامجاً زمنياً يستغرق خمس سنوات يتم بعدها الإستفتاء علىٰ الدستور!!.

وفي الحقيقة فإن ذلك ماهو إلاّ «لإعطاء فرصة لتبادل المواقع السلطوية في عدن»، وعدم تعطيل الطموحات نحو ذلك التبادل «فلازال في الطابور بقية ممن ينتظرون دورهم في تبادل المواقع في السلطة في عدن. ثم يأتي جدد في مواقع السلطة ويطلبون خمس سنوات كعادة من سبقوهم»، ويأخذ رموز النظام الحاليون دورهم في الطابور الآخر المطالب بتنفيذ الوحدة كمخرج من الأزمة وهكذا.

٧- إن علينا جميعاً أن نفتح عقولنا وقلوبنا لبعضنا البعض ونكف عن الأحكام المسبقة علىٰ بعضنا وتوزيع التهم لبعضنا، ونكف عن ادعاء الأوحدية والأحقية في الوطنية والتفكير والاجتهاد، وعن التمسك بـ«أنا أو الطوفان» فالوطن يتسع للجميع ويحتاج للجميع.

ثم ماذا ؟! وكيف ؟! ومتى ؟!

إن وعينا ماسبق وأدركنا أن النتائج تعكس المقدمات وأن المقدمات تمهد للنتائج سنصل جميعاً حتماً إلىٰ القناعات المنطقية التالية:

١- لم يحدث في التاريخ -علىٰ حسب معرفتي المتواضعة- أن نجحت وحدة بين نقيضين بتراض وديمقراطية.

٢- إذا كان الاخوة في عدن -كما ورد في مجلة الحكمة العدد ١٣٤ يناير ١٩٨٧م- تصارعوا ويتصارعون مسببين كل هذا الدمار والقتل «لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية، لايسمح بمسها، وكما لو أنها أشياء مقدسة، ولم نسمع إلىٰ يومنا هذا أن القرار خطأ أو القانون أو النظام، لأن بعض المتصارعين قد اتفقوا علىٰ تبادل المواقع في هذا الاطار وهم يعرفون مقدماً أن كثيراً من الإجراءات خاطئة وأنها السبب في الكوارث، ولكنهم يعرفون أن تغييرها يعني الاستقرار والامن الذي يعطل الطموح نحو تبادل المواقع»؟؟!!

اذا كانوا في سبيل تبادل المواقع في السلطة يستمرون علىٰ نفس النهج الخاطئ وهم يعلمون ذلك ويعلمون أن ذلك يسبب

الكوارث وأن الاستقرار والأمن يعطل الطموح نحو تبادل المواقع!! إذا كان الامر كذلك -ونحن مع الحكمة أنه كذلك- فهل يعقل أن يساهموا في تنفيذ مشروع دستور الوحدة ويعملوا على إتمامها؟! وهي حتماً ستحرمهم من تبادل المواقع بل قد تحرم كثيراً منهم من المواقع السلطوية؟! هل من رجل رشيد صادق يجيبني؟!!

٣- إننا مع الوحدة إن كان هناك صدقٌ في التوجه وبعدٌ عن المزايدات وواقعية في الطرح لبرنامج عملي محدد لإتمامها ولكننا لسنا على استعداد لاستخدام شعار الوحدة للاستهلاك والهروب، من مواجهة الكوارث والمحن التي يقاسيها ابن الجنوب إلى صومعة الوحدة واتخاذها محراباً وقبلة ومعبوداً، نتلهى به ونُلهي به ولسنا على استعداد لدس رؤوسنا في التراب وتصوير عدم إتمام الوحدة بأنه هو الذي أدى إلى الكوارث والمحن والبلاء وتصويرها كحائط للمبكى نذرف عنده دموعنا ونمسح به دماءنا النازفة من الجروح ونلقي عليه بصاقنا وأقذارنا وعطورنا ونتلو عنده صلواتنا ونتقاذف حوله بشتائمنا واتهاماتنا لبعضنا وندفن تحته قتلانا ونولد على حافته أطفالنا ونزاول تحت ظله شهواتنا ومجوننا.

(نعم للوحدة) عبر برنامج حقيقي وملزم.. و(لا للمزايدة) وإلهاء شعبنا في الجنوب عن المأساة التي يقاسي منها والتي حولته إلى مشرد تائه.

٤- لذلك لابد في رأينا من إزالة الكوارث والمحن وأسبابها ومن ثم إزالة نتائجها ومن ضمن تلك الأسباب والنتائج التجزئة في الجنوب نفسه أولاً.. مواطنين ومنظمات وهيئات ومناطق، وإزالة الظلم وديكتاتورية الحزب الواحد وإرهابه للشعب وتشريده لـ٦٠٪ من المواطنين، وكذا اعتماد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع -كما جاء في مشروع الدستور- وإلغاء القرارات والقوانين والأطر المخالفة وعودة الحياة والفرحة والروح للمواطن البائس في الجنوب، وضمان حريته، والحفاظ على الكليات الخمس: النفس، العرض، المال إلا بحقه، الدين والعقل. تلك أولويات تتبعها إزالة الانفصال وإتمام الوحدة.

٥- وكما علمتنا التجارب وآخرها تجربة عشر سنوات لصياغة مشروع الدستور ثم خمس سنوات لنشر الدستور، والمسلسل مستمر لتبادل المواقع السلطوية في الجنوب عبر تصفيات جسدية وسياسية بين رموز الحزب الحاكم ودمار وخراب وتشريد.

فما دام الطريق الديمقراطي لإتمام الوحدة عبر السلطتين بوضعهما الحالي متعذراً، لتناقض النظامين عقائدياً ولتباين المصالح خاصة «طموحات تبادل المواقع». ولعدم وجود سابقة تاريخية لنجاح وحدة بين نظامين متباينين بتراضٍ وديمقراطية فإن البرنامج العملي الذي نقترحه لإتمام الوحدة هو:

أ- توجيه دعوة للقوى والشخصيات الوطنية الجنوبية، بما في ذلك الحزب الحاكم في عدن، لإقامة وحدة وطنية أو تحالف وطني شبيه بالمؤتمر الشعبي العام مع مراعاة بعض الخصوصيات ووضع ميثاق وطني.

ب- تشكيل حكومة ائتلاف وطني للجنوب تنبثق عن التحالف الوطني.

ج- تتم انتخابات في الجنوب لانتخاب مجلس الشعب ويتم تغيير القوانين والانظمة بما يتفق مع أسس مشروع الدستور.

د- تقوم حكومة الجمهورية العربية اليمنية ومؤسساتها وحكومة الائتلاف الوطني في الجنوب ومؤسساتها بإتمام الوحدة طبقاً لمشروع دستور الوحدة بعد إجراء بعض التعديلات عليه بما يتلاءم والمستجدات.

هـ- إن استجاب النظام في عدن لهذه الدعوة، وإلاّ فيتم التحالف الوطني بين باقي القوى والشخصيات الوطنية وتعلن حكومة ائتلاف وطني للجنوب، مؤقتة من العاصمة صنعاء وتقوم بإتمام الوحدة مع حكومة صنعاء. وتُعلن جمهورية الوحدة وتعمل للحصول على الاعتراف بها في المحيط العربي والاسلامي والدولي وعلى عزل النظام في عدن، ومن ثم تعمل على توحيد الارض بكل السبل الممكنة.

ذلك هو السبيل الوحيد إن استمر النظام في عدن على نهجه رافضاً أي تعديل أو تغيير أو مراجعة تتوافق مع ما جاء في أسس مشروع الدستور ومن ثم رافضاً عملياً أي حل لقضية ومأساة الجنوب وبالتالي لقضية الوحدة وذلكم هو السبيل الوحيد إن صدق دعاة الوحدة وأخشى أن الكثيرين من المزايدين يرفعون شعار الوحدة لإلهاء أبناء الجنوب عن مأساتهم وقضيتهم الحقيقية في هذه المرحلة. فهل يتوحد أبناء الجنوب أبناء المأساة أولاً؟ ويعملون على إخراج الجنوب المنكوب من النفق المظلم ويمنعون اتساع الانقسامات القبلية والمناطقية في الجنوب ويعود المشردون ويلتئم شمل الأسر الممزقة وتعود لابن

الجنوب الفرحة والبسمة والحياة حتى يصبح قادراً على المساهمة في إقامة الوحدة! وهل نستطيع جميعاً منع انقسام أخطر وتعدد أكثر وبلاء أعم؟!!

أرجو المعذرة إن أطلت فمأساة كالتي نعيشها وقضية كقضية الوحدة كلاهما من المواضيع الخطيرة والمصيرية وأحسب أنني أوجزت قدر الاستطاعة حيث قد يحسب غيري أنني أطلت وكان لكتابات الاخ الاستاذ عمر الجاوي صاحب القلم الشجاع والرأي الصريح في مجلة الحكمة الأثر المباشر في حثي على الكتابة في موضوع خطير وهام كهذا، وللمجتهد أجر، أصاب أو أخطأ، طالما أراد بذلك وجه الله ومصلحة الوطن وإن كنا في زمن، كلٌ يحسب أنه على صواب مطلق وغيره على خطأ مطلق، وأحسب أنني سأتمثل بقول أحد الأئمة، أظنه الامام الشافعي، مع الفارق العظيم فهو إمام وأنا مؤتم، وهو عالم بما أجهل، ويقول مامعناه :

« قد أكون على صواب يحتمل الخطأ وقد يكون غيري على خطأ يحتمل الصواب» .

نسأل الله أن يهدينا إلى سبيل الرشاد، ويصلح قلوبنا وينير طريقنا وختاماً :

«ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.. ربنا ولاتحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا.. ربنا ولاتحملنا مالا طاقة لنا به.. واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين»

صدق الله العظيم .